الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2014
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير الإحصاءات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

# تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الأنشطة الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنجازات الأخيرة والتحديات المقبلة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٩/٢٠١٤، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الأنشطة الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنجازات الأخيرة والتحديات المقبلة، المقدم إلى اللجنة الإحصائية للمناقشة. وترد النقاط المطروحة للنقاش في الفرع الثالث من هذا التقرير.

* E/CN.3/2015/1.

090115 020115 14-66815 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الأنشطة الإحصائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنجازات الأخيرة والتحديات المقبلة

## أولا - مقدمة

١ - يقدم الفرع الأول من هذا التقرير لمحة عامة عن الهيكل والآليات المؤسسية التي يجري في إطارها العديد من الأنشطة الإحصائية المشتركة بين بلدان المنطقة والمؤسسات الإقليمية والعالمية. وبالتالي فإن الأنشطة المتعددة والمتنوعة المضطلع بها في كل بلد من بلدان المنطقة من خلال المؤسسات الوطنية غير مشمولة بهذا التقرير الموجز.

٢ - ويصف هذا الفرع أيضا مجموعة مختارة من الأنشطة التي اضطلع بها مؤخرا، وهي أنشطة سُلّط عليها الضوء بالنظر إلى ما تحقق في إطارها من إنجازات وما استُخلص منها من دروس، وبالنظر إلى مستوى الالتزام والانخراط الشديدين لبلدان المنطقة، وهو ما يمثل في حد ذاته إنجازا كبيرا ومنبرا للتعاون الدولي والأفقي، بالمستوى المطلوب من التعاون بين بلدان الجنوب.

٣ - ويركز الفرع الثاني من التقرير على رؤية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتحديات الإحصائية الرئيسية التي حُدّدت من منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

## باء - الآليات المؤسسية المعنية بالأنشطة الإحصائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٤ - المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، وهو هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنشئت بموجب القرار ٧/٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، هو الهيئة الإقليمية المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية.

٥ - ويضم المؤتمر البلدان الأعضاء في اللجنة، بما يشمل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها ٣٣ بلدا، إلى جانب ١١ بلدا من بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا و ١٣ بلدا عضوا منتسبا. وللمؤتمر لجنة تنفيذية مكونة من سبعة بلدان أعضاء، وهي مسؤولة عن تعزيز ورصد تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها المؤتمر في دوراته. وينعقد المؤتمر كل سنتين، في حين تجتمع اللجنة التنفيذية فعليا مرة واحدة في السنة، رغم أنه أصبحت مؤخرا تعقد اجتماعات خاصة عن بعد.

٦ - وللمؤتمر خطة استراتيجية عشرية سارية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، تهدف إلى التركيز على تنفيذ أنشطة مشتركة بين البلدان والمنظمات الدولية. وفي الدورة المقبلة، المقرر عقدها في أواخر عام ٢٠١٥، سيتعين اعتماد خطة استراتيجية جديدة للفترة المقبلة، وستناقش النسخة الأولية لتلك الخطة في اجتماع اللجنة التنفيذية المقرر عقده في الربع الثاني من عام ٢٠١٥.

٧ - ويحدد برنامج عمل المؤتمر كل سنتين، وتتولى تنفيذ الإجراءات التي يتضمنها البرنامج أفرقة عاملة وفرق عمل. وقد أُنشئت أفرقة العمل في الدورة الأخيرة للمؤتمر، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، باعتبارها آلية لاستحداث منتجات خاصة، وحدد لها نطاق أنشطة أضيق من الأفرقة العاملة. وللأفرقة والفرق معا عضوية متنوعة، تشمل بلدا منسقا (أو بلدان في بعض الحالات) وأمانة تقنية، عادة ما تتولى مسؤوليتها إحدى المنظمات الدولية.

٨ - وفي الوقت الحالي، هناك ١٤ فريقا عاملا وفرقتي عمل اثنتين، وتعنى هذه الأفرقة والفرق بمجموعة واسعة من المواضيع، منها التعدادات، وإحصاءات الفقر، ورصد الأهداف الإنمائية للألفية، والحسابات القومية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشرات سوق العمل، وبناء المؤسسات، والإحصاءات البيئية، والتصنيفات الدولية، والإحصاءات الجنسانية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والإحصاءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين، والإحصاءات المتعلقة بالسلامة العامة والعدالة، بالإضافة إلى فرق عمل معنية بتحديد مستوى التعاون بين بلدان الجنوب وبقياس مستويات الإعاقة.

٩ - وهناك عدة آليات للتنسيق على الصعيد دون الإقليمي. فاللجنة الدائمة للإحصائيين الكاريبيين هي الذراع الإحصائية للجماعة الكاريبية، وهي أقدم هيئة دون إقليمية، إذ تحتفل في عام ٢٠١٤ بالذكرى الأربعين لإنشائها. وتشمل المهام الموكلة إليها التنسيق في مجالات منها على سبيل المثال الحسابات الوطنية، وتعدادات السكان والمساكن، والإحصاءات الاجتماعية والجنسانية، والإحصاءات المتعلقة بالبيئة. أما البرنامج الإحصائي لأمانة الجماعة الكاريبية، الذي يقدم الدعم التقني للجنة الدائمة، فهو مسؤول أيضا عن تنسيق وتعزيز الأنشطة الإحصائية في المنطقة دون الإقليمية في العديد من المجالات المشار إليها أعلاه.

١٠ - وقد أبرمت بلدان السوق الجنوبية اتفاقا لتنسيق الإحصاءات ومواءمتها، وهو اتفاق يهدف إلى تشجيع المواءمة الإحصائية في مختلف المجالات المواضيعية، رغم افتقاره لهيكل مؤسسي محدد. وأُنشئت اللجنة الإحصائية لأمريكا الوسطى عام ٢٠٠٨ لتجمع تحت لوائها البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى بهدف تيسير وضع نظام إحصائي إقليمي، وتوليد معلومات إحصائية في المنطقة دون الإقليمية، وتحقيق التجانس بين

المنهجيات والتعاريف لكفالة إمكانية المقارنة على نحو أفضل. ولجنة الإحصاءات لجماعة دول الأنديز هي الهيئة المسؤولة عن إصدار آراء استشارية غير ملزم فيما يتعلق بإحصاءات الجماعة. وتهدف إلى تحسين الإحصاءات ومواءمة المفاهيم والتعاريف والمنهجيات والعروض.

## جيم - الإنجازات الرئيسية والدروس المستخلصة من أبرز الأنشطة المضطلع بها مؤخرا

### ١ - بناء المؤسسات

١١ - قام الفريق العامل المعني ببناء المؤسسات، التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، بوضع المدونة الإقليمية للممارسات الجيدة في مجال الإحصاء لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي مدونة اعتمدها المؤتمر في دورته السادسة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. والمدونة، وفقا لما ورد في مقدمتها، أداة تقنية وتنظيمية تتمحور حول المبادئ وأفضل الممارسات، وتهدف إلى الإسهام في تحسين الأنشطة الإحصائية الوطنية. وتحدد المدونة ١٧ مبدأ و ٨٤ معيارا ينبغي التقيد بها، وهي مبادئ ومعايير تتعلق بالبيئة المؤسسية وتنسيق النظم الإحصائية الوطنية، وبالعمليات الإحصائية.

١٢ - وعقب وضع المدونة، كانت الخطوة التالية وضع برنامج أنشطة لدعم البلدان في اعتماد المدونة وتنفيذها. وفي عام ٢٠١٢، أجري تقييم ذاتي في بلدان المنطقة بشأن المبادئ السبعة عشر، وهو استقصاء أدى إلى جانب أنشطة أخرى إلى إعداد تقييمات عامة للمدونة. وفي عام ٢٠١٤، تطوعت ستة بلدان لتقييم مدى امتثالها للمدونة، ولا سيما فيما يتعلق بعنصر البيئة المؤسسية والتنسيق، ومبادئ حسن التوقيت والتقيد بالمواعيد وإمكانية الحصول على الإحصاءات ووضوحها. وشُكّل فريقان لتولي عمليات التقييم تلك، يتألف كل منهما من خبيرين دوليين وممثل عن أي من البلدان الأعضاء في الفريق العامل.

### ٢ - جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية للأسعار

١٣ - شهدت جولة عام ٢٠١١ مشاركة غير مسبوقة لعدد من بلدان المنطقة، لا سيما بلدان منطقة البحر الكاريبي. فقد شارك ما مجموعه ٣٩ بلدا (١٧ بلدا من أمريكا اللاتينية و ٢٢ من منطقة البحر الكاريبي) مشاركة فعالة في جولة عام ٢٠١١، وهذا الأمر في حد ذاته علامة واضحة على نجاح هذه الجولة مقارنة بجولة عام ٢٠٠٥ التي لم يشارك فيها سوى ١٠ بلدان من أمريكا الجنوبية. وقاد جولة عام ٢٠١١ على الصعيد العالمي البنك الدولي، وشاركت فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفتها منسقا إقليميا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٤ - وفي حين مكّنت جولة عام ٢٠١١ من تحقيق الهدف العام المتمثل في جمع البيانات المتعلقة بتعادلات القوة الشرائية للبلدان المشاركة في إطار المنهجية المشتركة لبرنامج المقارنات الدولية للأسعار، فقد كان أحد الأهداف والإنجازات الرئيسية التي تحققت هو الحد بشكل كبير من الثغرات الموجودة في القدرات الوطنية في مجال مواءمة الأسعار وتصنيف الحسابات القومية وجمع البيانات والتقدير والنشر في العديد من بلدان المنطقة، وخصوصا بلدان منطقة البحر الكاريبي.

١٥ - ومكّنت جولة عام ٢٠١١ أيضا من تعزيز العمل المشترك بين البلدان، بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي، والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، والبنك الدولي، وآليات التنسيق والمنظمات الإقليمية الأخرى المشاركة في الجولة على الصعيد العالمي.

١٦ - ونُفّذت أنشطة جولة عام ٢٠١١ على مدى فترة تناهز خمس سنوات، ابتداء من عام ٢٠١٠، وهو آخر عام قدمت فيه اللجنة تقريرا عن أنشطتها إلى اللجنة الإحصائية. وعُقدت، خلال تلك الفترة، نحو ٢٠ حلقة عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمناقشة أساليب جمع البيانات عن الأسعار والحسابات القومية وتحليل النتائج. وأُوفد عدد مماثل من بعثات المساعدة التقنية لتحسين جمع البيانات وتعزيز القدرات لدى البلدان المشاركة. ووُقّعت مذكرات تفاهم مع سبعة بلدان لتغطية جزء من تكاليف عبء العمل الإضافي أثناء الجولة.

١٧ - ومع انتهاء تلك الجولة، فإن التحدي الرئيسي المطروح هو وضع خطة محكمة ومستدامة بشأن مستقبل المنظمات والكيانات المشاركة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية. وقد قامت بعض البلدان بالفعل بتغيير طريقة جمع وإقرار البيانات المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية، باستخدام الأدوات التقنية والمنهجية المقدمة في إطار البرنامج.

١٨ - وهناك طلب متزايد على جعل جولات برنامج المقارنات الدولية أكثر تواترا، بما يمكّن من توفير معلومات أحدث عن طريق مجموعة من البيانات الاستراتيجية للإحصاءات المقارنة بشأن مستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى كفالة استدامة المهارات التقنية التي تكتسبها البلدان الأعضاء وتحديد آفاق تكرار الأنشطة والمنتجات في بلدان أخرى.

١٩ - وعلاوة على ذلك، من الضروري الحفاظ على البرنامج كنشاط ممول من الميزانية العادية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، والتخفيف قدر الإمكان من العبء التقني والمالي الذي يقع على عاتق المؤسسات الوطنية المشاركة.

٢٠ - وقد يعني ذلك إعادة تصميم جزئي لهياكل الحوكمة وآليات جمع البيانات القائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك أخذ العينات في فترات متقاربة وزيادة استخدام التقديرات على الصعيد المركزي، مع الحفاظ على مستوى مُرضٍ من تطوير القدرات في ضوء التحديات المنهجية الجديدة.

٣ - الإحصاءات البيئية

٢١ - مجال الإحصاءات البيئية هو أحد أسرع المجالات الحديثة نموا وأصعبها. ولذلك، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في عام ٢٠١٣، بالتنسيق والتفاعل مع بلدان المنطقة، بإعداد استراتيجية لتنفيذ الإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام ٢٠١٢ وتقديمها في العديد من الاجتماعات الإقليمية. وعلى هذا الأساس، وحتى يتأتى بدء البرنامج الإقليمي المحدد، ستعرض قريبا النسخة الإسبانية من ذلك المعيار الإحصائي. وسيعزز ذلك ببرنامج تدريب لأخصائيي المحاسبة البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم من الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وهو برنامج سينفَّذ خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥.

٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، تجدر الإشارة أيضا إلى مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية المتعلق بالإنفاق العام في مجال حماية البيئة، المعنون ''تحسين إدارة تخصيص الموارد للبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''، الذي تديره شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية، بمساهمة من شعبة الإحصاءات. وقد تحقق الكثير في إطار هذا المشروع، بما في ذلك وضع دليل منهجي لقياس إنفاق الحكومة ككل على حماية البيئة. وأثمر المشروع أيضا عن إقامة العديد من المنتديات الإقليمية بشأن جوانب أساسية للتنمية المستدامة، منها الدعم التقني لوضع المؤشرات، ومعالجة انبعاثات غازات الدفيئة، والمحاسبة في مجال التنوع البيولوجي، وتقديم المشورة إلى العديد من البلدان في جوانب محددة من الإحصاءات البيئية (وُقّع في هذا الصدد اتفاق مع حكومة شيلي وشُرع في الترتيب لاتفاق آخر مع حكومة كوستاريكا)، والتمويل المشترك للمشاريع الإقليمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر.

٢٣ - ونُفّذ مشروع ''تعزيز القدرات الوطنية في مجال الإحصاءات والحسابات المتعلقة بالمياه من أجل رسم سياسات عامة تستند إلى الأدلة'' في عام ٢٠١١ بهدف تعزيز القدرات الوطنية لتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات المياه ونظام الحسابات البيئية والاقتصادية للمياه، باعتبارهما إطارين لتنظيم وجمع الإحصاءات المتعلقة بهذا المورد. ونُفّذ هذا المشروع في بلدين من بلدان المنطقة من خلال عملية تنافسية.

٢٤ - وللمؤتمر الإحصائي للأمريكتين فريق عامل معني بالإحصاءات البيئية يضم ثمانية من بلدان المنطقة وبلدا منسقا، وتؤدي اللجنة الاقتصادية دور أمانته التقنية. ويشجع الفريق تطوير نظم رسمية للإحصاءات البيئية الأساسية لاستخدامها أساسا للتنفيذ الإقليمي لنظام المحاسبة البيئية الاقتصادية لعام ٢٠١٢، الذي يتم إدماجه ضمن النظم الإحصائية الوطنية في بلدان المنطقة. وتحظى هذه الجهود بدعم من برنامج المنافع العامة الإقليمية لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وتتواصل بجدول عمل حالي حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وتتضمن هذه الجهود العناصر الثلاثة التالية: التحليل الإقليمي؛ ووضع استراتيجية وخطة عمل لتعزيز الإحصاءات البيئية؛ ووضع مجموعة أدوات.

٢٥ - وقامت في غضون ذلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوسيع نطاق تغطية بوابة نشر البيانات الإحصائية الخاصة بها وتحديث نظامها لمعالجة البيانات البيئية وفقا للمعايير المحددة في إطار تطوير الإحصاءات البيئية (٢٠١٣). وسوف تدرج إحدى نتائج هذه العملية في أوائل عام ٢٠١٥ ضمن الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٤.

## ٤ - الخبرة المكتسبة من جولة التعداد لعام ٢٠١٠

٢٦ - للمنطقة تقاليد عريقة في مجال إجراء التعدادات التي يمكن القول إنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن مجموعة واسعة من قضايا التنمية. وبالنسبة لجولة عام ٢٠١٠ من التعدادات (التي أجريت في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤)، أجرت جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي تعدادا للسكان والمساكن، في حين ما زالت هذه العملية قيد التنفيذ في بعض بلدان أمريكا اللاتينية. ومنذ عام ٢٠١٠ حتى الآن، أجرى ١٤ بلدا من أصل ٢٠ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية تعدادات للسكان والمساكن. ومعظمها (عشرة تعدادات) تمثل تعدادات ''نظرية''، تتراوح فترة جمع المعلومات لها بين أسبوع واحد وأربعة أشهر. وكانت التعدادات الأربعة الأخرى ''فعلية'' جمعت معلوماتها في يوم واحد، ونفذت فيها بعد ذلك أنشطة لاستخلاص المعلومات من التغطية الاستقصائية. واستخدمت ثلاثة بلدان نموذج استبيان أساسي لجميع الأسر المعيشية والسكان، ونموذج استبيان موسع آخر لعينة من السكان. وفي خمسة بلدان، وضعت المعلومات في صيغة رقمية، في حين استخدمت خمسة بلدان أجهزة المسح الضوئي، واستخدمت أربعة بلدان أجهزة محمولة لتخزين البيانات. وفي معظم البلدان جرى تبسيط عملية تقديم النتائج، وذلك بالنسبة للنتائج الأولية والنهائية على حد سواء. واختارت بعض البلدان أن تنشر قاعدة البيانات جزئيا متضمنة المتغيرات التي اجتازت بالفعل تحليل الاتساق، في حين نشرت بلدان أخرى النتائج النهائية مع التفاصيل

الكاملة، بما في ذلك متغيرات التدوين بعد التعداد، في غضون فترة زمنية تمتد لسبعة أشهر. وقامت جميع البلدان بإتاحة جداول بسيطة للاطلاع عليها عبر الإنترنت، بل ويمكن في بعض البلدان إعداد الجداول على الإنترنت، علما بأن معظم البلدان استخدمت في ذلك برنامج ريداتام (Redatam) أو تعمل على نشر النتائج باستخدام هذا البرنامج الحاسوبي. وأنتج بلدان مجموعتين من البيانات السكانية عقب عملية التعداد: أولها تعداد السكان حيث جمعت عن طريق المقابلات معلومات عن خصائص السكان، والثانية تحتوي على تقدير لعدد السكان في المساكن التي شملتها الدراسة الاستقصائية غير أن سكانها كانوا متغيبين.

٢٧ - وظلت إلى حد بعيد المواضيع التي شملتها تعدادات المساكن والأسر المعيشية دون تغيير. وتبرز المعلومات الواردة في النماذج الخاصة بالأفراد ما يلي: (أ) الميل إلى تقليل الحد العمري الأدنى لاستخلاص المعلومات المتعلقة بالخصوبة لدى المراهقين؛ و (ب) إدراج المسائل التي تركز على حماية الحقوق، مثل الحق في امتلاك بطاقة هوية، والتمتع بالتغطية الطبية، وإمكانية الاستفادة من الرعاية الصحية ونظام المعاشات التقاعدية؛ و (ج) أن جميع البلدان التي يكون فيها التحديد الكمي للأفراد المنحدرين من الشعوب الأصلية أو الأفريقية مهماً، أدرجت الأسئلة المناسبة عن ذلك، وأن المزيد من البلدان تستخدم معيارين رئيسيين للهوية الإثنية في استبياناتها، وهما: اللغة والتحديد الذاتي للهوية؛ و (د) أن جميع البلدان التي أدرجت أسئلة بشأن الإعاقة وبشأن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات واستخدامها طرحت هذه الأسئلة على الأفراد خلافا للجولات السابقة التي أدرجت فيها بعض البلدان تلك الأسئلة في الفرع الخاص بالأسر المعيشية.

٢٨ - وشهدت جودة المعلومات تحسنا ملحوظا في البيانات المتعلقة بالعمر، حيث انخفض عدد حالات تقريب الأرقام وحالات النقص أو الزيادة في البيانات الخاصة بأعمار معينة. وانخفض أيضا تواتر الأسئلة التي بقيت دون جواب.

٢٩ - وعلى الرغم من أن منهجيات تقييم التغطية لم تتغير بشكل كبير، فقد ازداد استخدام المعلومات العددية للمساكن والأسر المعيشية من مرحلة ما قبل التعداد، الأمر الذي يساعد في توليد المزيد من المؤشرات التفصيلية. وبالمثل أصبح من المهم إدارة المعلومات المتعلقة بالمساكن المسجلة التي يتغيب سكانها، للتعرف على جانب من المعلومات الناقصة.

٣٠ - وبلغ متوسط نسبة المعلومات الناقصة في التعدادات الاثني عشر التي خضعت للتقييم ٣,٣ في المائة، وإن كانت تؤثر في هذه النسبة نتائج البلدان الكبرى التي سجلت نسبة أقل من المعلومات الناقصة (ما بين ١ في المائة و ٣ في المائة). وازدادت المعلومات الناقصة في ستة بلدان بالمقارنة مع اتجاهاتها في الماضي، ومن بينها بلدان اثنان واجها مشكلات خطيرة، حيث

وصلت نسبتا المعلومات الناقصة لديهما إلى ١٠ في المائة و ٢٥ في المائة على التوالي. وقد خضع تعدادا هذين البلدين لاختبارات دقيقة للتعرف على الأسباب ولاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يتعين تنفيذ استقصاء أو تعداد مختصر في أقرب وقت ممكن.

٥ - الإحصاءات الجنسانية

٣١ - أكد مجددا المؤتمر الإحصائي السابع للأمريكتين (المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣) أن على خطة الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية أن تستمر من أجل تعزيز وتحسين إحصاءات استخدام الوقت والإحصاءات الفرعية المتعلقة بالعمل غير المأجور، وإحصاءات العنف ضد المرأة، وقياسات الفقر من المنظور الجنساني، ومن أجل مناقشة وتشجيع توليد مؤشرات الإحصاءات الجنسانية لإدراجها في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢ - ومن أبرز الإنجازات في مجال المساعدة التقنية استقصاءات استخدام الوقت في بلدان أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن الحلقة الدراسية التقنية التي نُظّمت لبلدان منطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويجدر بالتنويه أيضا المساعدة التقنية في ما يتعلق بتقدير القيمة الاقتصادية للعمل غير المأجور، والإحصاءات الفرعية للعمل غير المأجور في المنازل التي تم تطويرها في عدة بلدان في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، وتنطوي في حالة عدد من بلدان المنطقة على إدراج طرف فاعل هام في النظام الإحصائي الوطني، هو المصرف المركزي، وكذلك المعاهد الإحصائية والآليات العاملة من أجل النهوض بالمرأة.

٣٣ - ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنشطة التدريب، التي تنفذ أساسا عبر التعلم الإلكتروني، مثل الدورة التدريبية الرابعة عن الإحصاءات والمؤشرات الجنسانية، والدورة الموافقة عن السياسات العامة في مجال الرعاية، والدورة الثانية عن استقصاءات استخدام الوقت، والدورة الأولى المتعلقة بقياس العنف ضد المرأة والتي تمثل جميعها خط العمل المركزي بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبلدان المنطقة من أجل تحسين الإحصاءات الجنسانية واستخدامها كمدخلات لمناقشة وصياغة السياسات العامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

٦ - الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية

٣٤ - في إطار قمة الألفية، قدمت منظومة الأمم المتحدة، من خلال هيئاتها ووكالاتها المتخصصة، مساهمات كبيرة من أجل تحسين القدرات الإحصائية الوطنية في مجال رصد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والغايات المحددة لهذه الأهداف. واستكمالا لذلك، عملت اللجنة الاقتصادية أيضا على كامل نطاق المواضيع التي تتضمنها الأهداف الإنمائية

للألفية، وساهمت في مجمل الجهود المبذولة من خلال إنشاء آليات إقليمية لرصد التقدم الذي تحرزه بلدان المنطقة صوب بلوغ الغايات المقترحة؛ ومتابعة مؤشرات الأهداف؛ ودعم البلدان في مجال الرصد على الصعيد المحلي؛ وتعزيز التطورات المنهجية التي تقر بالمشكلات التي تواجهها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السياق الإقليمي.

٣٥ - وهكذا، فقد أدى برنامج اللجنة الاقتصادية الإحصائي للأهداف الإنمائية للألفية، بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، إلى إتاحة تنفيذ إجراءات تيسر عمل المنطقة على المسائل الإحصائية الناشئة عن أهداف قمة الألفية، وتسعى إلى زيادة توافر البيانات الإحصائية الموثوقة وجيدة النوعية من أجل رصد التقدم الذي تحرزه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سعيها إلى بلوغ الغايات المنشودة.

٣٦ - وفي هذا الصدد، ركزت الجهود المبذولة على تعزيز القدرة الإحصائية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإعداد مقترح لتكييف هذه الأهداف مع خصوصيات المنطقة عن طريق مجموعة من المؤشرات التكميلية المتوافقة مع هذه المسألة ومع السياق الإقليمي؛ وإجراء تشخيص للكشف عن أي ثغرات وتباينات في مؤشرات الأهداف، بما يشمل التقارير الوطنية والإقليمية والدولية، وتحديد الأسباب المحتملة لذلك؛ وتحسين توافر المعلومات على الصعيد الإقليمي وإمكانية الوصول إليها من أجل تتبع التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق الأهداف.

٣٧ - وصاحبت هذه الجهود ومجالات العمل بيئة عمل تشجع على التنسيق بين المؤسسات على مستويات مختلفة، وعلى تحديد المبادئ التوجيهية المنهجية المشتركة للإنتاج الإحصائي في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ودعم بناء القدرات الإحصائية التقنية اللازمة لتتبع ورصد التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على نحو مناسب. ويُسعى بذلك إلى وضع استراتيجية مشتركة بين المؤسسات القطرية والوكالات المتخصصة لتحسين المعلومات المتاحة، الأمر الذي يؤدي إلى التصدي لعوامل مختلفة تساهم في تحقيق الهدف المحدد، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إنشاء وتعزيز منتديات للحوار بين مختلف السلطات المؤسسية داخل البلدان، بما يشمل تحاورها مع الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وفيما بين المنظمات الدولية؛

(ب) الترويج لإنشاء وتعزيز اللجان الوطنية المشتركة بين المؤسسات؛

(ج) تحديد جهات التنسيق في البلدان والوكالات؛

(د) تحديد منهجيات مشتركة لمعالجة مختلف المجالات المواضيعية للأهداف الإنمائية للألفية؛

(هـ) إنشاء آليات للوصول إلى البيانات الوصفية المشتركة ونشرها؛

(و) بناء القدرات التقنية اللازمة، ولا سيما في مجال إنتاج المعلومات الإحصائية.

٣٨ - وأنتجت الأعمال الإحصائية للمنطقة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية شبكة هامة بين المؤسسات ضمن بلدان المنطقة تشارك فيها المعاهد الإحصائية الوطنية، والوكالات المسؤولة عن رصد الأهداف الإنمائية للألفية، والوزارات القطاعية، والوكالات المتخصصة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتمكنت هذه الجهات الفاعلة الرئيسية، التي تعمل مع اللجنة الاقتصادية باعتبارها الجهة التي تتولى تنظيم الاجتماعات وتنسيق أعمالها، من المضي قدما في مناقشة التقدم المحرز في العمل، وفي وضع المبادئ التوجيهية الرئيسية لتصميم خطة عمل لتقديمها واعتمادها في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين.

٧ - أنشطة النشر في المجال الإحصائي

٣٩ - تسهم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق نظام معلوماتها الإقليمية في تعزيز ودعم عمليات إنتاج وتوزيع المعلومات الإحصائية حسنة التوقيت والمتسقة والقابلة للمقارنة لبلدان المنطقة، باعتبارها أداة أساسية لاتخاذ قرارات مستنيرة ورصد الالتزامات الإقليمية والدولية، وذلك بإتاحتها مجموعة من الإحصاءات القابلة للمقارنة دوليا عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين.

٤٠ - وبالنظر إلى ازدياد تنوع وسائل وأدوات نشر الإحصاءات، والأهمية المحورية التي توليها المنطقة لتحسين نظم المعلومات من خلال تنفيذ الآليات التي تيسر الحصول على المعلومات وفقا لمتطلبات المجتمع، جرى تنفيذ تدابير مختلفة من أجل تعزيز نشر الإحصاءات القابلة للمقارنة دوليا. وفي هذا الصدد، انضمت قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي البوابة الإلكترونية التي تنشر من خلالها البيانات والمنشورات الإحصائية للجنة الاقتصادية، إلى الساحة الإقليمية، باعتبارها مرجعا أساسيا للمحللين المعنيين بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة، يتيح الحصول على المعلومات من أجل إجراء التحليلات المقارنة. ويمكّن مركز البيانات الإلكتروني هذا، الذي يتيح خدمات متعددة تيسر الوصول إلى المعلومات من منظور صلتها بالموضوع وأهميتها الاستراتيجية والدينامية، من تحسين نقل المعلومات والمؤشرات الإحصائية، وتوفير دعم إحصائي وأدلة إحصائية لمختلف مجالات التنمية في بلدان المنطقة.

## ثانيا – خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتحديات الإحصائية الرئيسية من منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤١ – في البداية، يتعين تسليط الضوء على الدور الهام الذي ستضطلع به البيانات الإحصائية ضمن مجموعة الآليات التي ستواكب تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويبرز إنشاء تحالف عالمي معني بالبيانات الإنمائية، ودعوة فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أنشأه الأمين العام إلى تحقيق ”ثورة بيانات“، والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة الحاجة الماسة إلى تركيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل إعداد إحصاءات، وطنية وإقليمية ودولية، بوصف ذلك أداة من أدوات تنفيذ خطة التنمية ككل.

٤٢ – وقد تسنَّت فرصة لم يسبق لها مثيل لتحديد وإيجاد نقطة تحول في إعداد الإحصاءات الرسمية، ومزجها، بشكل مبدع ودقيق ومسؤول، بالإحصاءات غير الرسمية، وهو الأمر الذي سيُحدث، متى تحقق، قطيعة مع النموذج التقليدي الذي طبع النظم الإحصائية في جميع مستويات تنفيذها.

٤٣ – وقد أفضى ظهور التكنولوجيات الجديدة، التي مكنت من إحداث تنوع أكبر في آليات جمع البيانات وفي مصادر المعلومات، إلى مشاكل ما زالت تستعصي على الحل في ما يتعلق باستخدام المعلومات والبيانات غير الرسمية في إعداد الإحصاءات الرسمية. ولذلك ما زالت البيانات الضخمة المولَّدة تتطلب اتخاذ إجراءات لمواءمة البيانات ورفع مستوى موثوقيتها بما يمكِّن من إعداد الإحصاءات وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٤٤ – ولا يمكن التصدي لهذا التحدي إلا بإقامة علاقات تآزر بين الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي، وهو ما من شأنه أن يساعد على تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان من أجل إقامة نظم إحصائية وطنية قوية ومستدامة من المنظور المؤسسي ومواجهة التحدي المتمثل في إنشاء آليات لحوكمة جميع الإحصاءات، الرسمية وغير الرسمية.

٤٥ – ولن يتسنى توحيد الإحصاءات الأساسية ووضع قياسات للقضايا الناشئة إلا بوضع استراتيجية تتضافر والاستراتيجيات الوطنية في إعداد الإحصاءات، وتعزز إقامة مؤسسات سليمة من الناحية التقنية، ولها موارد حقيقية تكفل استمرارية تلك المؤسسات ونزاهتها. ويمكن للأمر، بل ينبغي له، أن يتيح أساسا مستداما لنظام الإحصاءات الأساسية في إطار الامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٤٦ - ومن الضروري تعزيز استدامة الآليات القائمة لجمع وتوليد البيانات الإحصائية والتخلي عن الآليات المخصَّصة التي لا تكفل إضفاء الطابع المؤسسي على تلك البيانات أو تضمن استمراريتها. وينبغي أن تشمل الجهود إجراءات ترمي إلى تقوية النظم الإحصائية الوطنية بتعزيزها بموارد بشرية قارة تتقاضى أجورا كافية ورصد موارد مالية تضمن لها استمرارية تنفيذ عمليات جمع البيانات؛ وبتيسير الوصول إلى المعلومات الإحصائية وتعميم النتائج ليطلع عليها الجميع، حتى يُكفل اتخاذ القرارات استنادا إلى أدلة إحصائية قوية وإعمال المساءلة.

٤٧ - وبالنظر إلى أهمية الطابع المشترك بين القطاعات الذي تتسم به الخطة الجديدة، فمن الضروري وضع ترتيبات مشتركة بين المؤسسات من أجل كفالة مشاركة جميع معدي الإحصاءات الرسمية. وقد أظهرت التجربة الإقليمية بأن الممارسات الجيدة جدا المتبعة في ما يتعلق بالأوجه الإحصائية من عملية رصد إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إنشاء أفرقة مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات في العديد من بلدان المنطقة، قد يسرت إعداد تقارير الرصد الوطنية وإنشاء نظم معلومات إحصائية بقيادة المؤسسات الإحصائية بصفتها القوى المحفِّزة للنظم الإحصائية الوطنية.

٤٨ - ومع ذلك، ما زال ثمة الكثير مما ينبغي إنجازه إذ لا تزال قائمة أوجه القصور في الإحصاءات الأساسية، وإعداد الإحصاءات المستقاة من السجلات الإدارية، والتقدير الكمي لقياسات أوجه عدم التكافؤ، وتصنيف البيانات لتحديد الثغرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

٤٩ - وفي هذا الصدد، وفي ما يتعلق بالتقدم المحرز في الإحصاءات الأساسية، تجهز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استبيانا سنويا وترسله إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تواجه مشاكل وتحديات لم تحل وتعرض للخطر تنفيذ التوصيات الدولية بشأن الإحصاءات الاقتصادية، لا سيما في مجال الحسابات القومية.

٥٠ - ومن بين أهم التحديات تلك الناتجة عن المشاكل التي تواجهها الكيانات الحكومية في الحصول على المعلومات؛ وعدم فعالية التشريعات القائمة في حال عدم تلقي ردود من القطاع الخاص؛ والافتقار إلى الدعم الذي يتجلى أساسا في نقص الموارد البشرية والمالية.

٥١ - وتكمن التحديات الأكبر في التأخر في اعتماد التصنيفات الدولية؛ وعدم الاتساق في تصنيف استقصاءات دخل الأسر المعيشية ونفقاتها؛ وعدم اكتمال أدلة الأعمال التجارية وتقادمها؛ وعدم تجميع الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج؛ والضعف في مجال الإحصاءات

المتعلقة بالخدمات غير المالية؛ وندرة إحصاءات الأعمال التجارية التي تؤثر على نوعية الحسابات القومية الفصلية ومؤشرات النشاط الاقتصادي الشهرية.

٥٢ - وفي مجالات أخرى، في ما يتعلق بالمؤشرات الجنسانية مثلا، يتجاوز التحدي الحالي تصنيف المؤشرات حسب نوع الجنس من أجل رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فعلى وجه الخصوص، ينبغي النظر في المخزون القائم من قواعد البيانات والسجلات الإدارية التي لم تخضع للتحليل من منظور جنساني. ففي معظم الحالات، يُنظر إلى قواعد البيانات والسجلات الإدارية تلك، بحكم طريقة هيكلتها وما درجت عليه العادة في استخدامها، فقط من حيث موضوعها لا من حيث ارتباطها بنوع الجنس. بيد أن الكثير من المعلومات التي تستخدم اليوم في مجال التنمية، وفي شتى مجالاتها المواضيعية، قد يكون مفيدا إذا روعي فيه منظور التحليل الجنساني. لكن هذا الأمر يشير إلى الحاجة إلى مزيد من التفاعل المنتِج بين التقنيين الذين يصممون البيانات ويستخدمونها وبين أخصائيي القضايا الجنسانية حتى يتسنى اكتشاف الإمكانات التي تتيحها قواعد البيانات هذه من حيث التحليل الجنساني (الدراسات الاستقصائية الاقتصادية، وعمليات التعداد الزراعي، ومسوح المرافق الصناعية، وأدلة الأعمال التجارية، وسجلات الأعمال التجارية، والدراسات الاستقصائية في مجال السلامة العامة وسجلاتها، وما إلى ذلك). وإمكانات إشراك الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ ورصد هذه الخطة إمكانات واضحة جدا في حالة المساواة بين الجنسين، على اعتبار أن المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين يحققان أوجه تآزر إيجابية من أجل توليد واستخدام المعلومات الإحصائية ذات الصلة بالسياسات العامة، وذلك بإقامة علاقة بين معدي البيانات ومستخدميها، وهو ما يشكل عنصرا أساسيا في المساعدة على تحقيق الأهداف المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

٥٣ - وبالنظر إلى هذا التحدي في مجمله، ما زالت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تظهر أوجه عدم تكافؤ ملحوظ في تطوير نظمها الإحصائية الوطنية داخل كل بلد وفي ما بين البلدان في المنطقة. وسيكون على الجماعة الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشاركة في إعداد الإحصاءات الرسمية أن تواصل الجهود التي تبذلها للتصدي للتحدي المتمثل في تنفيذ آليات جمع المعلومات التي من شأنها أن تتيح تصنيف المؤشرات بما يلائم الواقع الوطني ودون الوطني، ومن ثم الإسهام في رصد تحقيق الأهداف المقترحة. وإن زيادة الإحصاءات المستندة إلى السجلات الحكومية وتحسين نوعيتها لسبيل من السبل التي تيسر المهمة المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أحرزت المنطقة في السنوات الأخيرة تقدما كبيرا في

وضع نظم تسجيل المعلومات باعتبارها أداة لدعم الإدارة في القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، لم تكن هذه الجهود متساوية في جميع القطاعات. فما زال التحيز قائما ومستوى التغطية الشاملة منخفضا في بعض البلدان وبعض القطاعات. بيد أن النظر في جدوى هذه الجهود وفي مدى قابليتها للاستمرار قد يكون خطوة من الخطوات الرئيسية نحو إنشاء نظم معلومات إحصائية تمكن من إجراء تصنيف يتناسب وتحديات الخطة الجديدة.

٥٤ - وهذه المواضيع التي أثيرت في مؤتمر قمة الألفية والتي تنعكس في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقترن بتحديات جديدة في مجال الإحصاءات. فستكون ثمة حاجة إلى توحيد الإحصاءات البيئية، ووضع قياسات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي بشأن مواضيع من قبيل الأمن الغذائي، والزراعة المستدامة، والرعاية، وجودة التعليم، وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة، والطاقة، والمدن الحاضنة للجميع والقادرة على التكيف، وأنماط الاستهلاك والإنتاج، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع، والحوكمة.

٥٥ - وسيكون على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تتصدى لهذه الطلبات الجديدة تصديا تآزريا بدعم من الوكالات المعنية، بما يمكن من تحقيق تطوير إحصائي محلي يكفل ليس فقط توليد البيانات، وإنما إنشاء نظامين معلوماتيَّين قويين وجيدين ومستدامين، وتشكيل هيئات خبراء تضمن استمراريتهما.

٥٦ - وإن معالجة هذه المواضيع يقتضي قيام كل أعضاء الأوساط الإحصائية بعمل يوحد الجهود بتنفيذ الإجراءات المحددة على الصعيد العالمي تنفيذا إقليميا، ولكن مع مراعاة حساسية الأوضاع والسياقات الوطنية وبالاستناد إلى معرفة متعمقة بما تنطوي عليه تلك الأوضاع والسياقات من أولويات ونقاط قوة.

٥٧ - وفي هذا الصدد، فالهيئات الحكومية الدولية الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشكل المنتدى المناسب لوضع خطط العمل في هذا المجال. وعلى وجه التحديد، فإن مؤتمر الإحصاءات الحكومية للأمريكتين أداة مؤسسية قوية تسمح بالمضي قدما في تنفيذ المهام المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية من خلال فريق عملها المخصَّص، ووضع استراتيجية على المدى المتوسط والمدى البعيد تعكس تحديات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والخطة الاستراتيجية الجديدة لمؤتمر الإحصاءات الحكومية للأمريكتين للعقد المقبل (٢٠١٥-٢٠٢٥) ستعالج هذه المواضيع من منظور إقليمي يستند إلى الحقائق الوطنية. وإن التزام بلدان المنطقة عن طريق تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتقديم الدعم لوضع إحصاءات تتعلق بآليات جمع المعلومات، ومنهجيات حساب المؤشرات، وتنفيذ نظم المعلومات الإلكترونية، ووسائل نشر وتعميم النتائج المتعلقة برصد

الوفاء بالالتزامات الدولية، تشكل عناصر هامة في الرصيد الجماعي الذي تحقق خلال الأعوام العشرة الماضية من العمل الإقليمي. ويبدو واضحا أن الأساس المؤسسي قد أُرسي لتنفيذ خطة أكثر طموحا توافق التحديات المستجدة.

٥٨ - وينبغي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تنفذ جدول أعمال صعب ومعقد وحافل بالتحديات، وإن كان محفِّزا في الوقت ذاته، وذلك من أجل المساهمة في إحداث تغيير كبير في طريقة تصميم النظم الإحصائية الوطنية وأوجه ارتباطها بالاستراتيجيات الإنمائية، في إطار مجهود غايته المساعدة على توليد معلومات إحصائية أكثر عددا وأحسن نوعا لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحديد سياسات عامة قائمة على الأدلة تحفز تنمية بلدان المنطقة.

## ثالثا - النقاط المطروحة للنقاش

٥٩ - اللجنة مدعوة إلى التعليق على هذا التقرير، ولا سيما على الأمور المتعلقة بالتحديات الرئيسية التي تواجه تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتوليد المعلومات الإحصائية التي تطلبها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل وضع سياسات إنمائية قائمة على الأدلة.